مجلة أنثروبولوجية الأديان المجلد 22 العدد02 2026/06/05

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

مفهوم المواطنة : بين الدلالة الدينية والدلالة السياسية

مقاربة سوسيو – سياسية نقدية

The concept of citizenship: between religious and political significance – a critical socio-political approach

د.بركة مصطفى*

جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر

mustaphabarka@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2026/03/15 تاريخ القبول: 2026/05/01

ملخص:

لما كان لامعنى لمفهوم المواطنة من الناحية الايتمولوجية ،دون ان نربطه بمفهوم الدولة الحديثة او الدولة المدنية من الناحية السياسية ،فانه يصعب علينا ان نشكل تصورا واضحا حول دلالة المواطنة الذي كان ومازال موضع جدل ونقاشات حادة بين المنشغلين به والباحثين والمفكرين وبالخصوص في العالم العربي والإسلامي على وجه الدقة ...واذا كان تاريخ ابداع مبدا المواطنة في أوروبا – بعد اكتشافه – الى بداية ظهور الفكر السياسي العقلاني التجريبي وتزايد تاثيره نتيجةحركات الإصلاح الديني وما تلاها من حركات النهضة والتنوير في الحياة السياسية وقد استفاد هذا الفكر الجديد من الفكر السياسي الاغريقي والفكر القانوني الروماني " واذا كانت الحضارة الغربية استطاعت ان تحايد الدين والفكر الديني كعائق في تأسيس مؤسسات الدولة الحديثة بكل أنواعها وفي كل حالاتها ،فان الحضارة العربية الإسلامية عجزت عن القيام بذلك لانها تعتبر الدين هو المعيار الوحيد الذي يشييد عليه كل المؤسسات بكل أنواعها وفي كل حالاتها ،ومن هنا فقط تبدا ازمة تأسيس المواطنة بالدلالة السياسية لانها ادمجتها بمصطلح ديني الى وهو ان الفرد في الإسلام هو مؤمن قبل ان يكون مواطن وهو جزء لا يتجزا من الجماعة ويذوب فيها ولا وجود للفرد كعنصر مستقل في المجتمع الاسلامي.

الكلمات المفتاحية :الدولة الإسلامية ،الدولة المدنية ،الفرد ،الجماعة ،الرعية ،المواطنة ،المواطنة في الإسلام.

* المؤلف المرسل: بركة مصطفى ، الايميل: mustaphabarka@yahoo.fr

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

Abstract:

since the concept of citizenship has no meaning etymologically without linking it of the concept of the modern state or civil state politically ,it is difficult for us to form a dear idea about the significance of citizenship ,which has been and still is a subject of intense debate and discussions an angthose engaged in it ,researches,and thinkers ,especially in the arab and Islamic word precisely …if the history of creation of the principale of citizenship in Europe – after its discovery -is linked to the beganing of the emergence of rational experimental political tought and its increasing influence as a result of religious reform movement and the subsegaent movement of renaissance and enlightenment in political life this new thought benefited from Greek political to thought and roma legal thought .

if western civilization has been able to sideline religion and religious thought as an obstacle in establishing modern state institutions of all kinds and in all its cases then arab and Islamic civilizations his failed to do so because it considers religion to be the only the one wich all institutions of all kinds and in all their states are built from here ,the crisis of establishing citizenship begins ,as it has merged it with a religious term ,which is that the individual in islam is a be liever before being a citizen,and he is an inseparable part of the community and dissolves within it and there is no existence of the individual as an independent element in Islamic society .

keywords:

Islamic state,civil state,individual ,community,subjects, ,citizenship,citizenship in islam.

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

مقدمة:

لاشك ان مصطلح اولفظ " مواطنة " دخيل على اللغة العربية من حيث المعنى الاشتقاقي للفظ والمعنى الاصطلاحي أيضا ،لان المصطلح ظل يلتصق ويرتبط بلفظ الوطن من الناحية المادية والجغرافية قبل ان يأخذ معنا ثقافيا ثم معنا سياسيا .

فالوطن في اللغة العربية هو " المنزل الذي تقيم به " وهو موطن الانسان ومحله حسب ابن المنظور في لسان العرب ومن هذا المعنى " اخذ مفهوم الوطنية الذي دخل الى اللغة العربية في ميدان ترجمة التراث الغربي الحديث " .

ولما كان لامعنى لمفهوم المواطنة من الناحية الايتمولوجية دون ان نربطه بمفهوم الدولة الحديثة او الدولة المدنية من الناحية السياسية ، فانه يصعب علينا ان نشكل تصورا واضحا حول دلالة المواطنة الذي كان ومازال موضع جدل ونقاشات حادة بين المنشغلين والباحثين والمفكرين وبالخصوص في العالم العربي والإسلامي على وجه الدقة .

يقول هيثم مناع " "...ان الدخول السهل لكلمة المواطنة في اللغة العربية قلما جعل كلمة المواطنة تستعمل في الوعي او اللاوعي الجماعي بالمعنى الضيق لها وغالبا ما انحسر معناها في ذهن القائل والسامع بابناء هذا الوطن (اتباع القادة ،او رعايا السلطان ،اوسفهاء لعمامة) ان هذا الامر غيب عن الواقع وابعد عن الذهن ضرورة الحديث في مفهوم المواطنة واهميته في بناء وعي حضاري انساني جديد يسهم في تجاوز المجتمع العضوي الى المجتمع المدني والحق المطلق الى حقوق الانسان " (علي خليفة الكواري واخرون ،2004،ص33)

ان نقد مفهوم المواطنة في اللغة العربية وفي الدلالة الدينية في الإسلام لعله يعودالى نقد مفهوم الوطنية الذي كان غالبا ما يتداخل معه ويشكل عند الناس التباسا وغموضا مفهوماتيا يمنع عنهم تشكل الوعي السياسي بوضوح في اذهانهم ويعتقدون ان الانتماء للوطن –أي الأرض– هو الوطنية والمواطنة في نفس الوقت وبالتالي هذا هو الولاء للوطن ." ...في حين ان التجربة الإنسانية مع المواطنة ،تظهر ان هذا المصطلح ولو ان الكثير من البشر لم يعرف معناه ولم يعش مبناه لم يسمح حتى اليوم للجميع بنيل حقوق مشتركة متساوية ،وبوصفه كذلك فهو يشكل خطوة متاخرة مع اطروحات الشرعية الدولية لحقوق الانسان التي ترفض اعتبار المواطنة حالة خاصة ،ويدعو الى انتقال المواطنة الى عصر حقوق الانسان عندما يصبح كل شخص مواطنا أينما حل اوقام " (نفس المرجع السابق ،2004،ص 33)

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

لم يكن بإمكان تشكل مفهوم المواطنة على النمط الذي هو عليه اليوم ،لولا حدوث ذلك التحول الجذري في النمط البنيوي في الثقافة الأوروبية منذ بداية نشاتها على مستوى البنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية الى التصور الذي هي عليه اليوم .لقد مرت المواطنة في تاريخ الثقافة الاوروبية بمحطات تاريخية كبرى وعبر مخاضات وصراعات وتراكمات عديدة ومعقدة في الان نفسه ...ارتبط مفهوم المواطنة عبر التاريخ بحق المشاركة في النشاط الاقتصادي والتمتع بثماره كما ارتبط بحق المشاركة في الحياة الاجتماعية وأخيرا بحق المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة وتولي المناصب ،فضلا عن المساواة امام القانون وقد مر مبدا المواطنة عبر التاريخ بمحطات تاريخية نما فيها مفهوم المواطنة حتى وصل الى دلالته المعاصرة " (نفس المرجع السابق ،ص 15)

...ان تاريخ ابداع مبدا المواطنة في أوروبا – بعد اكتشافه–الى بداية ظهور الفكر السياسي العقلاني التجريبي وتزايد تاثيره نتيجة حركات الإصلاح الديني وما تلاها من حركات النهضة والتنوير في الحياة السياسية ،وقد استفاد هذا الفكر الجديد من الفكر السياسي الاغريقي والفكر القانوني الروماني ...وقام الفكر السياسي والقانوني الجديد في دائرة الحضارة الغربية منذ القرن الثالث عشر حتى قيام الثورثين الامريكية والفرنسية في القرن الثامن عشر " (نفس المرجع السابق ص24)

ان عملية التاسيس للدولة المدنية تمت في ظل الدولة التيوقراطية التي كانت مبنية على مبدا السيادة للحق الالاهي الذي ساد لقرون عديدة تحت سيطرة الدولة الدينية الاقطاعية من خلال تلك الإصلاحات الأولى التي قام بها رجال الدين من داخل الكنيسة نفسها ومن رحمها – أمثال مارثن لوثر وجون كالفن – ثم تواصلت عملية الإصلاح ثم الثورة على يد – جماعة الفلاسفة – التنويرين لتحييد الكنيسة كمنظومة فكرية وسياسة.

ان العائق الأول الذي وقعت فيه الحضارة "العربية الإسلامية" هو غياب مصطلح الدولة بالمعنى السياسي وبالمعنى العلمي واستبداله بقيام مفهوم الدولة بالمعنى الماقبل سياسي والماقبل علمي ،وانعكس هذا الاشكال المفهوماتي من الناحية الابيستمولوجية في الفكر العربي وفي الخطاب لعربي المعاصر على كل المفاهيم السياسية الأخرى دون استثناء ونخص بالذكر هنا مفهوم "المواطنة" طالما هو موضوع بحثنا ودراستنا .

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

وحين كانت العقيدة السياسية الإسلامية تقوم على مفهوم وفكرة القومية الجماعي وتقوم على مسلمة الولاء للدين وليس للوطن وعلى التماهي والتداخل بين التعصب للقبيلة والتعصب للدين وليس التعصب للدولة والقانون...اذ ترى الحضارة الإسلامية تاريخيا اولوية في نظرتها الى المسلمين كجماعة اكثر منهم كافراد

واذا كانت الحضارة الغربية استطاعت ان تحايد الدين والفكر الديني كعائق في تأسيس مؤسسات الدولة الحديثة بكل أنواعها وفي كل حالاتها فان الحضارة العربية الإسلامية عجزت عن القيام بذلك لانها تعتبر الدين هو المعيار الوحيد الذي يشيد عليه كل المؤسسات بكل أنواعها وفي كل حالاتها ومن هنا فقط تبدا ازمة تأسيس المواطنة لانها ادمجتها بمصطلح ديني الى وهو ان الفرد في الإسلام هو مؤمن قبل ان يكون مواطن وهو جزء لايتجزا من الجماعة ويذوب فيها ولا وجود للفرد كعنصر مستقل .

وعلى هذا الأساس وبناء على ماسبق كان لابد ان نطرح هذه التساؤلات التالية التي نريد ان نجد لها إجابة معينة عسى ان تكون قد اقتربت في حصرها والاجابة عنها بصورة علمية ونقدية ،وهذه التساؤلات هي التي نبلور من خلالها اشكاليتنا المحورية في هذا الموضوع :

الإشكالية :

هل يمكن قبول مفهوم "المواطنة بالدلالة الدينية" اذا كان مفهوم المواطنة نفسه نتاج الدولة المدنية القائمة على القانون والمؤسسات كما نشهدها في الغرب ؟

هل الدولة المدنية المعاصرة تتعامل مع الافراد كمواطنين ام كمؤمنين ؟

اذا سلمنا جدلا بمفهوم " المواطنة الإسلامية " بالدلالة الدينية ،فما هو موقع ومصير الأقليات الدينية والثقافية الأخرى التي تعيش داخل هذا الفضاء الديني للدولة الدينية ؟

مامصير هذه الازدواجية والانفصام في الخطاب السياسي والديني بين الاعتراف بهذه الأقليات وتناقضه في الممارسة ؟

للإجابة على هذه التساؤلات راينا ان نطرح مجموعة من **الفرضيات** التي من خلالها تتحدد اجابتنا على المحاور التي طرحناها كعناصر إجابة في الموضع وهي :

1الفرضية الأولى :

لاوجود للمواطنة بالدلالة الدينية في دولة المؤسسات والقانون .

2الفرضية الثانية :

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

الدولة المدنية تتعامل مع الافراد كمواطنين لا كمؤمنين .

3الفرضية الثالثة :

حل مشكل الأقليات الدينية والثقافية والهويات الا في ظل الدولة المدنية والمواطنة بالدلالة السياسية .

منهج البحث :

في مثل هذه الدراسات النقدية ،من الناحية المفاهيمية والسياقات التاريخية ،يكون من الضروري ان نعتمد على المنهج المقارن بالاعتماد على الدلالة النقدية التي تضع كل مفهوم في اطاره الدلالي والتاريخي والابستيمي المناسب ،حيث يمكننا ان نفهم أوجه التشابه ان وجد او الاختلاف بينهما ،وحين كان موضوع بحثنا هو مفهوم المواطنة بين الدلالة الدينية والدلالة ،السياسية كان لابد ان نعتمد على المقارنة حتى نضع المفهوم في اطاره المناسب والصحيح ،ونفككه من التباساته المعرفية والدلالية ،والتباساته الأيديولوجية ،و هذه اللالتباسات اذا تتبعناها بالقراءة النقدية سنكتشف انها هي التي شكلت العوائق الابستيمولوجية في الدراسات المفهوماتية ،فاذا كانت العلوم الأخرى ليس لديها صعوبات منهجية ولا تعترضها عوائق أيديولوجية لانها تعتمد على التجريب المادي او البرهان العقلي في دراساتها ،فان العلوم

الاجتماعية وحدها هي التي تواجه إشكالات منهجية وابستيمولوجية في حقولها وميادنها وموضوعاتها لان الأيديولوجيا تتلبس كل ظاهرة ثقافية وهي حاضرة في كل ظاهرة سياسية ،ادن منهجنا المقارن لا يخلو من الطرح التاريخي والطرح النقدي أيضا في هذا النوع من الدراسة العلمية .

اهداف البحث

1محاولة رفع اللبس عن "مفهوم المواطنة" كمفهوم سياسي حديث ذو أصول غربية لها مرجعيتها وسياقاتها التاريخية كما هي في التاريخ والواقع .

2 محاولة الإشارة الى بعض الاطروحات الفكرية المغالطة في تناولها ودراستها "لمفهوم المواطنة" في الفكر الإسلامي سواء من حيث المعنى السياسي او الديني للمفهوم .....

1 **مفهوم المواطنة في الدولة الإسلامية :**

ان العنوان وحده كاف للإشارة الى ان المسالة ليست بذلك القدر الهين بل بالعكس بقدر ما هي إشكالية من الناحية المفهوماتية والتنظيرية ،بقدر ماهي هامة جدا وخطيرة في نفس الوقت ،فاذا اردنا ان نخوض في تحليلها ودراستها فانها تنطوي على اكثر من عنصر ومفردة من الناحية السياسية يحتاج الى تفكيك من حيث

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

الدلالة ومن حيث السياق السوسيولوجي والسياسي في آن واحد وليس هذا فحسب بل حتى ضمن سيرورته التاريخية أيضا .

للإجابة على السؤال الذي طرح في الإشكالية وهو هل تقبل الرؤية الإسلامية فكرة المواطنة بمفهومها الحديث ؟

يجيب :علي يوسف يقول :

" ان مصطلح المواطنة بمبانيه الفكرية ولوازمه التشريعية ومقتضياته الحديثة ،جاء في سياق تطورات عرفها الغرب الأوروبي في العصر الحديث (ابتداءا من القرن السادس عشر)وانتهت الى هيمنة الليبرالية في الاقتصاد والديمقراطية في السياسة والتجريبية في العلوم والرؤية العقلانية في النظرة الى الوجود والحياة والانسان والمعرفة والعلم .(...) وهذا ما يتعارض جوهريا مع الرؤية الإسلامية القائمة على التوحيد بكل ابعاده الالوهية والربوبية ويعطي لفكرة المواطنة بالتالي صورة الوافد من هذا السياق وحقله الدلالي الخاص ،الى الرؤية الإسلامية وحقلها الدلالي المختلف كليا ويجعلها ترتبط في وعي المسلم بتجربته المرة مع الغرب الأوروبي التي جعلته حذرا من كل ما يفد اليه من هذا الغرب من رؤى ومفاهيم وأفكار " (علي يوسف ،2013،ص)41

ولهذا كانت مفردة "المواطنة " كمفردة سياسية حولها جدل وخلاف كبير بين الباحثين العرب والمسلمين ،سواء كانوا مؤيدين او معارضين ،وهناك مفردة "الدولة الإسلامية" التي لطالما اثارت السجال والجدل بين الباحثين والمنشغلين في الميدان السياسي والثقافي في الوطن العربي من حيث وجود الدولة ككيان سياسي اوكيان ديني ام عدم وجودها أصلا ،ومن ثم الدلالة الدينية بمعنى ما هي تلك المحددات التي يمكن ان تقوم عليها "الدولة الإسلامية" التي تتاسس من خلالها دلالة ومعنى المواطنة بمفهومها الديني في الإسلام ؟

ان الانقسام الذي وقع بين الباحثين والمفكرين في هذا الشأن لم يكن انقساما ناتجا من فراغ وانما هو ناتج عن إشكالية ابستيمية مطروحة ومازالت مطروحة في الفكر الإسلامي بين المفكرين العرب والمسلمين وليس هم فحسب بل حتى بعض الغربيين المنشغلون بالمسالة السياسية في العالم العربي والإسلامي ونجدهم منقسمون الى قسمين او تيارين على الأقل .

1 تيار يرى ان مفهوم المواطنة موجود في الإسلام والدولة الإسلامية منذ زمن بعيد وبالخصوص مع دولة الرسول (ص) حين أسس الدولة في المدينة وكتب دستور او وثيقة المدينة بعد هجرته من مكة السنة أولى هجرية الموافق ل 622م حيث اقام الدولة الإسلامية التي تكامل فيها وجود المسلمين بجانب اليهود

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

والنصارى المسيحيين في ذلك العهد وهذا نجده عند كل من (طارق البشري ،وسليم العوا ،وفهمي هويدي ،محمد عمارة ،وعبد الوهاب المسيري ،ويوسف القرضاوي وغيرهم) ومن سار في نهجهم .

2 تيار يرى انه لا وجود لمفهوم المواطنة طالما لاوجود للدولة الإسلامية بالاسس التي قامت عليها الدولة الحديثة في أوروبا بكل مكوناتها التي قامت عليها اليوم ،واعتبر هذا النمط من الدولة شيئ غريب عن الدولة الإسلامية وعن المجتمع الإسلامي الذي يقوم على مقومات واسس دينية تعودالى مفهوم الامة لا الدولة . ومن هؤلاء نجده عند (محمد اركون ،عابد الجابري ،يوسف الصديق ،احمد عصيد ،سعد الدين إبراهيم ،وفؤاد زكرياء وغيرهم) اما عند الغرب فنجد كل من (برنار لويس اوليفييه روا وغيرهم)

2 الدولة الدينية ام الامة الإسلامية؟ :

انه لمن الصعوبة بمكان ان نتناول إشكالية الدولة في الإسلام واشكالية المواطنة ،وهذا يمكن رده الى السؤال الاشكالي التالي :

هل يجب ان نتحدث عن المسلم المؤمن ام الفرد المواطن ؟ هل المسالة في المنظومة الدينية الإسلامية تتعلق بالامة الإسلامية ام بالدولة الإسلامية ؟ هل تقوم المواطنة على مكانة الفرد ككائن سياسي ام على أهمية الجماعة كمكون أساسي في الدولة الإسلامية ؟

كل هذه التساؤلات وشانها تجعلنا نتناول هذه الإشكاليات بحذر ونحاول ان تكون اجابتنا تتشكل ضمن منظوراتها الصحيحة .

للإجابة على هذه التساؤلات كلها يكون جدير بنا ان نقف عند هذه المفردات السياسية لمحاولة وضعها في منظورها وسياقاتها المعرفية والسياسية والتاريخية لانه من خلال قراءتنا للتراث السياسي الإسلامي والفكر التقليدي منه او الحديث ،اكتشفنا ان بعض من المفكرين الإسلاميين المعاصرين الذين سبق ذكر البعض منهم يحالون تشويه الحقائق التاريخية اما عن قصد او عن جهل لان الامر عندنا يمكن رده الى السياق الابستيمي – بمعنى وضع المفهوم في اطاره الابستيمولوجي – لنظرية المعرفة حتى تتموضع دلالته بشكل صحيح وهذا ما ورد في مفهوم (الدولة و الامة) ومفهوم (الفرد والجماعة) ومفهوم (المواطنة والذمية) و مفهوم (المواطن والرعية) .

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

في العصور الوسطى ركز الفكر الإسلامي على فكرة الامة قبل نشوء فكرة الدولة القومية بالتزامن مع التركيز على فكرة الدولة الشرعية او الخلافة ..."ان مصطلح " الدولة الإسلامية " ينطوي على اجتهاد عميق مستمر منذ عصور خلت ومهما كان امر هذا الاجتهاد فالدولة يجب ان تتقيد بقواعد العدل و الاحسان والنهي عن المنكر " (عدنان السيد حسين ،2011،ص46،47)

ان الإشكالية الأساسية التي يمكن ملاحضتها في الخلافة الإسلامية هي طغيان مفهوم طاعة الحاكم الى حد قيام " الملك العضوض " على حد تعبير ابن خلدون ،وفي هذا السياق التاريخي انشغل المفكرون المسلمون بالدولة الشرعية ،او الخلافة وركزوا على الامة الإسلامية اكثر من تركيزهم على الدولة ...ومن المعروف ان مصطلح الخلافة ليس واجبا دينيا انه تعبير اطلقه المسلمون على حكامهم بعد وفاة الرسول (ص) وكذلك حال " امير المؤمنين " الذي نشا في العصر الراشدي الثاني وكان في موازاة مصطلح " ولي الامر " الوارد في القران " (نفس المرجع السابق ،ص47،48)

لقد كانت كتابات المفكرين المسلمين تدور حول الجماعة السياسية ،وليس حول "الدولة" كما كانت كتابات الفقهاء في الشريعة مثل الماوردي والغالي وابن تيمية تدور حول " الحكومة " او الشروط التي ينبغي توافرها في الحاكم الصالح الذي تحق له الطاعة أي شروط الامامة او الولاية وفريق اخر مثل الفارابي وغيرهم ركز اهتماهم على اذكاء النصيحة للحاكم او الأمير " (سعد الدين براهيم ،2005،ص78،79)

من خلال ما سبق يتبين لنا جليا ان ظاهرة الدولة في الفكر الإسلامي لم تتشكل كمؤسسة قائمة بذاتها من خلال أسسها ومبادئها كما تشكلت عليه في الدولة الحديثة في الغرب الأوروبي ،بل كانت الكتابات التراثية تعتني فقط بظاهرة "الامة الإسلامية "ولم تعتن بموضع " الدولة " كمؤسسة سياسية وسيادة قانونية صاحبة سلطة على إقليم وشعب معين فبماذا اهتمت يا ترى ؟

لقد اهتمت "بالحكومة "وليس "الدولة" بالمعنى الحديث وحتى في تناولها للحكومة ظلت الكتابات التراثية تدور حول ماينبغي ان يكون طبقا للشرع اوالسنة والسلف الصالح " (نفس المرجع السابق ص 79)

...فاذا اخذنا الوثيقة المعروفة باسم دستور المدينة باعتبارها ابرز ايضاح مبكر للكيان السياسي الإسلامي والمبادئ التي تحكمه فاننا نجد انها ترسي الخطوط العريضة التي اثرت على معظم الفكر السياسي الإسلامي اللاحق اهم هذه المبادئ في هذه الوثيقة التي صدرت عن الرسول (ص) بعد هجرته الى المدينة ومن هذه المبادئ مايلي :

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

-المؤمنون وذويهم يكونون "امة" واحدة

-كل عشيرة من "الامة" يكون مسؤولا عن سلوك أعضائه

-تتضامن الامة ككل في سبيل القضاء على الجرائم والمعصيات حفاظا على الجماعة

-تتضامن الامة ككل في مواجهة الكفار في وقت الحرب والسلم

-ينتمي اليهود الى الجماعة ويحتفظون بدينهم ويتعاونون مع المسلمين في حماية الجماعة (نفس المرجع السابق ص80،79)

ان القاء نظرة فاحصة على هذه المبادئ التي تشكل منها دستور المدينة في عهد الرسول (ص) سنكتشف انها كانت تتالف من تلك المفردات التي جاءت في ثقافة الامة الإسلامية وليس ثقافة الدولة المدنية ،ومن هنا نجدها تالفت من مفهوم (المؤمنين ،الامة الواحدة ،العشيرة ، الجماعة ،الكفار) فالكيان او الجسم السياسي للامة الإسلامية او للجماعة الدينية يتكون من المؤمنين وليس من المواطنين بغض النظر عن دينهم ومعتقدهم فالمسلمون واهل الكتاب (اليهود والنصارى) طبقا لهذه الوثيقة النبوية المبكرة تعتبر ان غير المسلمين لم يستبعدوا من الجماعة السياسية وان خضعوا لمجموعة من الحقوق والواجبات ،ويجب ان نقول ان هذه الجماعة السياسية هي جماعة دينية باسم الإسلام والاخرون خاضعون لها... وتعتبر هذه كلها ارهاصات للعناصر التي تنطوي عليها فكرة الدولة أي الجماعة السياسية او الامة والاقليم (دار الإسلام) والسلطة او السيادة ممثلة في واجبات الكيان السياسي ككل في ضبط سلوك افراده داخليا وفي الدفاع عن هذا الكيان خارجيا " (نفس المرجع السابق ص 80)

لقد كانت الشريعة كما استمدت من القران والسنة هي الاطار العام الذي يتم في داخله هذا الابتكار وهذه الاستعارة ولكن الى جانب الشريعة كانت هناك أيضا التقاليد القبلية العربية والتي استبقى منها ما لايخالف الإسلام .ان لفظ الدولة في السياق العربي الإسلامي كان يعني به لفظ الامبراطورية ككيان سياسي يتكون من شعوب واقاليم عديدة...وكان نظامها السياسي ينطوي على وجود اسر حاكمة وهذا هو المقصود حينما نطالع في كتب تاريخنا تسميات من قبيل (الدولة الاموية) او (الدولة العباسية) او (الدولة الايوبية) وغيرها " (نفس المرجع السابق ص 81)

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

3 **المواطنة والحاكمية لله :**

يختلف جمهور المسلمين من المفكرين الى اليوم حول كثير من المسائل السياسية والاجتماعية والثقافية وبالخصوص التي تتعلق بالفرد والدولة في الإسلام ،طالما انهم انقسموا الى متشددين ومتسامحين ومتفتحين في إشكالية مفهوم المواطنة سواء كانت بالدلالة الدينية او بالدلالة السياسية ،وخير دليل على ذلك في هذا الاختلاف هو ما وقع بين الرعيل الثاني او الثالث في الفكر الإسلامي ،ويمكننا ان نستشهد بالبعض منهم في هذا الصدد .

ا **الموقف المتشدد :**

اتجه المفكرون الإسلاميون المتاخرون الى التأكيد على اعتبار المجتمع الإسلامي الموقع الأساسي للولاء وقاعدة للعمل السياسي ،وقد رفض المتشددون من أمثال (ابي الأعلى المودودي وسيد قطب) الحلول الوسطية المبكرة وجادلوا باقتصار المجتمع عاى المسلمين ...اذ يقول المودودي " من المستحيل ان تؤدي الدولة القومية الى قيام الدولة الإسلامية لان الدولة الإسلامية هي " مجموعة سياسية تم إقرارها عقائديا وتمتلك نظرة عامة لاتعترف بالعرق وما شابه من أسس كقاعدة للمواطنة ...ان الدولة القومية على النقيض تماما للدولة الإسلامية الحقة التي تسمو فوق الولاءات الضيقة وتتوجه نحو عموم الإنسانية ولا تعترف بغير سلطة الله ...فالمؤمنون الحقيقيون فقط هم القادرون على انشاء الدولة الإسلامية والعمل للاجلها ...وبالطرقة نفسها التي انشا بها الرسول (ص) ليعقب ذلك الدولة المناسبة كثمرة طبيعية لهذا النوع من الاقتران وقد عبر سيد قطب بدقة عن الآراء نفسها في كتابه " معالم في الطريق " سنة 1964

وبهذه الطريقة فلا توجد مشكلة مواطنة لغير المسلمين في حماية سياسية على الشكل لان الدولة هنا تنشا من قبل المسلمين ولاجلهم فقط " .

ومن المتشددين في العصر الحديث من المسلمين السياسيين في نشاة الدولة والمواطنة (رشيد الغنوشي) الذي يرى :

" بان المواطنة في الحياة السياسية الإسلامية تعتمد على معيارين :

الانتساب الديني والإقامة

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

"المسلمون غير المقيمين في الدولة الإسلامية اوغير المسلمين المقيمين فيها لا يحق لهم ان يكونوا مواطنين بالكامل وقد يصبحوا مواطنين في حالة قبولهم بشرعية الدولة الإسلامية لكنهم لايصبحون مواطنين بالكامل ولا يحق لهم تسلم مناصب رئيسية في الدولة " (علي خليفة الكواري ،2004،ص62)

ب موقف المتسامحين او المتفتحين :

ان خطاب الإسلاميين لايكون الاخطابا متناقضا وغامضا ،وهذا التناقض والغموض يكون ناتجا عن تلك التصريحات المؤيدة او المعارضة الى حد التطرف وهذا حسب تغير التوازنات السياسية العالمية وهذا سوف ما نلاحظه في تغير المواقف نحو الدولة والمواطنة في العالم الإسلامي .

بدات المواقف الإسلامية بالتطور البطيئ نحو إقرار اكثر صراحة للمواطنة الكاملة لغير المسلمين وكان للعمل الريادي للدكتور فتحي عثمان في هذا المضمار الدور المهم في إعادة النظر هذه ناقش عثمان المسلمين بضرورة التسامي فوق التصنيفات والطبقات القديمة التي تشير اليها مصطلح الذمة وقبول غير المسلمين كمواطنين لهم جميع الحقوق " (نفس المرجع السابق ،ص 61)

دافع عادل العوا في كتاباته على أطروحة تعتمد على ما اسماه بالتضاد بين " شرعية الفتح" و "شرعية التحرير" تعاملت الجماعة السياسية التقليدية والإسلامية مع غير المسلمين كشعب مقهور لان الدولة احتوت غير المسلمين داخل حدودها على أساس الفتح وعلى اية حال فان الدولة الإسلامية الحديثة جاءت الى الوجود نتيجة لصراع التحرير الذي ساهم فيه غير المسلمين ...لذا استحقوا حقوقهم كاملة كمواطنين " (نفس المرجع السابق ص 62)

ويقول المفكر التونسي عبد الفتاح مورو: وهو واحد من المفكرين المعاصرين مثير للجدل محام وناشط سياسي إسلامي مناضل في صفوف حزب النهضة التونسي ويعتبر من ابرز وجوه الصف الأول في الحركة ،لكن اراءه لاتعبر عن اراء الحركة والحزب بالضرورة وبشكل رسمي بل اراؤه تخصه وتخص من يتفق معه في نفس التيار .

" ان من بين أخطاء الإسلاميين التصورية الموقف من الدولة ،فنحن لم نفهم حقيقة الدولة الوطنية التي نشات في اوطاننا بعيد خضوع العالم الإسلامي للاستعمار وضللنا خاضعين لمنطق اخر في التعاطي مع مسالة الدولة ...اذ كنا نحن الإسلاميين مشغولين بنقاش " العالمية الإسلامية " وتجاهلنا قضايا مهمة من قبيل المواطنة ،والعلاقة مع غير المسلمين في اوطاننا ،والموقف من اليسار ، ومن الشيوعيين ،ومكانة المراة ،وقضايا حقوق العمال ،والحريات العامة .لقد حرص الإسلاميون على الغرق في مفهوم الحاكمية – الحاكمية لله- وهي

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

قضية جزئية ظهرت الى العلن في سياق سقوط الخلافة الإسلامية بل تم تضخيمها وأصبحت قضية القضايا لدى إخواننا " (عبد الفتاح مورو ،حوار مع مجلة العربي 21،سنة 2014/08/29)

هذه بعض المواقف المتناقضة في الفكر الإسلامي حول هذه المسائل التي تجعل الفكر والخطاب الإسلامي على المحك

3-1 اما عن حاكمية الله :

فهل الدولة الدينية او الإسلامية لاتقوم الا على شرعية الله ام تقوم على شرعية الشعب ؟

انه من بين المغالاطات التاريخية والمعرفية في تاريخ السياسة الإسلامية هي ان جملة " الحاكمية لله" " جملة براقة لا يستطيع احد ان يعارضها او يناقضها وخاصة مع وجود خلاف سياسي او تيار متطرف ان يناقش مثل هذ القول او ان يفند ماوراءه من مغالطات " (محمد سعيد العشماوي ،1990،ص 31)

...لقد رفع شعار " ان الحكم الا لله " في مجال خصومة سياسية وبنهج السياسة وأسلوب الطغاة وهو ان يرفع بعد ذلك سواء بنفس صيغته القديمة ام بصيغة أخرى تردد ان " الحاكمية لله وحده " فهو يرفع في ذات الحال وبنفس النهج ونفس الأسلوب كجدال سياسي وشعار حزبي وأسلوب للمعارضة وطريق للوصول الى الحكم " (نفس المرجع السابق ص33)

هكذا ظلت هذه المغالطات الفكرية والمفاهمية تؤطر الفكر السياسي الإسلامي الى اليوم سواء على مستوى الخطاب او الممارسة .ومن بين المواقف المتناقضة في الفكر الإسلامي في العصر الحديث التي مازالت تشكل مرجعية هامة في الفكر السياسي والديني في العصر الحديث لدينا المفكر والشيخ " يوسف القرضاوي " في شان الدولة والمواطنة في العالم الإسلامي الذي يرى :

انه لامواطنة الا في الدولة الإسلامية بمفهومها المحض لا بمعنى الدولة الحديثة التي يتواجد فيها المسلمون فقط وقد كشف عن هذا الموقف او هذه المواقف المتناقضة بكل وضوح الحوار الذي اجري مع الدكتور رضوان السيد " في حصة سجال (بقناة العربية) من اعداد السيد " مشاري الذايدي " وسنحاول ان نستعرض بعض تصريحاته فيما يتعلق بالدولة والأمة والمواطنة والحركة الإسلامية بشكل عام من خلال ما قدمه لنا الأستاذ رضوان السيد .

بشان ما كتبه بين 1970و 1975بشان الحل الإسلامي وما هو عقائديا ،فاذا كانت الراسمالية حلا والاشتراكية حلا فكيف لا يكون الإسلام حلا فهو الحل الشامل الناتج عن العقيدة وهو من اشتغل على

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

الحاكمية للحركة السياسية وفي ثمانينيات القرن الماضي استطاع ان يمزج بين العقيدة والسياسة والفقه وهذه بعض التصريحات للسيد القرضاوي في مواقفه المتناقضة حول ايران يقول

" انا اؤيدها واذا اعتدي عليها انا ساقف ضد من يعتدي عليها واقاتل دونها ،وان كنت اختلف مع بعض الشعب في بعض الأشياء الا انها دولة إسلامية ومن حقها ان تملك الطاقة النووية "

وفي تصريح معارض لها يقول " ايران هي عدوتنا عدوة العرب ،يا أيها الإيرانيون اتقوا الله في المسلمين في سوريا ارحموا المسلمين ستاتيكم نقمة الله سيدعوا المسلمين عليكم ،ادعوا جميعا على الارانيين "

وله تصريحات حول لبنان أيضا يقول

" لبنان الذي خاض معركة وخرج منها منتصرا ضد القوة التي لاتقهر والشوكة التي لاتكسر وهذا امام أبناء لبنان أي أبناء حزب الله واقصد من ايد حزب الله "

" حزب الله تصوروا حزب الله وهم حزب الشيطان والطاغوت من اتباع حسن نصر الله الذي يدعي بنصرة الله وهو الا نصرة الشيطان "

انطلاقا من هذه التصريحات المتناقضة للشيخ " يوسف القرضاوي " نفهم جيدا ان الخطاب الإسلامي لايكون الاخطابا متناقضا وليس فقط متناقضا بل غامضا أيضا ،أي ان الإسلام عندهم – أي عند الإسلاميين – ومنظري الفكر الإسلامي – هو الإسلام السياسي ومحنته هذه تكمن في الانقسام الواضح بين الإسلام السني والإسلام الشيعي ،وكان القرضاوي دائما ينكر انه ينتمي الى تنظيم الاخوان المسلمين لكن في حقيقة الامر كان هو المنظر لهم ومحرضهم سواء كان هذا في السر او العلن ،ولهذا اعتبره تلاميذه امام العصر وفقيه الوقت بل" فقيه العالم " ويضيف رضوان السيد قائلا " ان ضعفه الحقيقي هو انك تقرا له في عشر سنوات كتابين متناقضين ،وبالتالي القرضاوي في النهاية ليس رجل دين بل هو رجل سياسي في جبة دينية " (مشاري الذايدي حصة سجال ،قناة العربية سنة 2025)

2-3 التداخل بين الخطاب الديني والخطاب السياسي :

ان التداخل والتطابق بين الخطاب الديني المبني على مرجعية النصوص الدينية الصادرة من القران والحديث ،والخطاب السياسي في الإسلام الذي يستهدف السلطة وامتلاك الدولة ،يصعب على منظريه ان يحدثوا القطيعة بينهما ،طالما انهم يعتبرون ان الدين – الدين الإسلامي – يجب ان يتحول الى حزب وان يكون حزبا سياسيا واذا تم امتلاك الدولة يجب ان يكون نظام الحكم فيها امرا تعبديا أي تصبح مصالح الناس

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

الاجتماعية والثقافية والاقتصادية من المسائل التعبدية وعلى هذا الأساس بقي الإسلاميون والمجتمعات الإسلامية رهينة التلاعبات السياسات الدولية التي تقوم على أساس الوصول الى السلطة لاغير .

من اين يمكن للدولة ان تكون حديثة ومدنية اذا كانت تريد ان تكون دولة دينية ؟ ومن اين يمكن للفرد ان يشعر بالانتماء الى وطنه ويؤمن بالولاء للدولة بدل الولاء للدين ؟ طالما ان الدولة والوطن دائمان ومستقران بينما الدين يمكن ان يتغير ،فكيف يمكن اذن لمفهوم المواطنة ان يحافظ على دلالاته المعاصرة اذا كانت الدولة تريد ان تعطي له صبغة دينية ؟

يؤكد برنارد لويس في كتابه " الإسلام والليبرالية الديمقراطية " ان مفهوم المواطنة غريب تماما على الإسلام ويمثل هذا الغياب بالنسبة له حقيقة تاريخية وثقافية مميزة في الفكر الإسلامي وبحسبه فانها لاتوجد كلمة (سيتي زان) الإنجليزية في اللغات العربية والفارسية والتركية ،وانما يوجد مصطلح مقابل لها يستخدم في كل منها بمعنى (ابن البلد) وهي كلمة تخلو بدرجة كبيرة من أي مضامين او ايحاءات لكلمة (سيتي زان) الإنجليزية التي تصدر من أصول لاتينية واغريقية بمعنى " الفرد الذي يشارك في الشؤون المدنية "

ان سبب غياب كلمة "مواطن " في اللغة العربية واللغات الأخرى يرجع الى غياب فكرة المواطن المشارك وفكرة المواطنة كمشاركة " (علي خليفة الكواري 2004 ص 55) ان هذا التأكيد الذي يؤكده لويس كباحث قد يجد ما يعارضه من انصار مفهوم المواطنة في الإسلام ومايؤيده من مناقضين له من الأوروبيين والعرب ناخذ على سبيل المثال " سمير امين " حول غياب مفهوم المواطنة في الإسلام يقول " ان المساواة القانونية لم تكن سمة من سمات الأنظمة التقليدية العربية او الشرقية " ويؤكد معه هذه المشكلة "محمد اركون" في راي مماثل مفاده ان مفهوم الجماعة السياسية في الإسلام يخلو من اية محاولة لتطوير " سياق للمواطنة كشرط ضروري ليس لنشوء حكم القانون فحسب بل لظهور المجتمع المدني الذي يستطيع السيطرة على سلطات الدولة "

ادن اذا كان بعض مفكري الإسلام المعاصرين من المتسامحين كما ذكرنا بعضهم سابقا يقبلون فكرة المواطنة كمفهوم معاصر وحديث ان يدرج في نظام الحكم الإسلامي اليوم بناء على قبول تواجد الأجنبي غير المسلم في الدولة الإسلامية اما كدمي او كرعية من المؤلفة قلوبهم فان دلالة اللفظ بالمعنى السياسي المعاصر لم تكن تتاسس وتتشكل في الدولة الإسلامية كما هو عليه في الفكر الأوروبي الذي أقامها على منظومة الحداثة وبعض القطائع التي تشكلت بعدها .

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

هكذا كانت الدولة الإسلامية التي اقامها العرب واعتبروها نموذجا لحضارتهم بل لجميع الحضارات ،والتي كتب عنها الفقه الإسلامي " قصر مواردها ومصادر ميزانيتها في الفيئ والغنائم والخراج والجزية والعشور ...فالاموال تجمع لا لتدخر وتستثمر وانما لتستهلك وتنفق على رجال الدولة والمحاربين بواسطة الجماعة الحاكمة يقول عابد الجابري " ان اقتصاد الغزو ،ثروة تنجمع عند الدولة بوسائل لينفقها اهل الدولة " اما نظام الحكم المرتبط به فقد فصل هيكله على أساس مجتمع ضيق ثم مط ليشمل عالما كاملا من المعطيات المختلفة المتناقضة ،فظل نظاما مفروضا من فوق على واقع واسع منه بكثير فكانت النتيجة عدم الاستقرار في الحكم " (سعد الدين إبراهيم ،2005،ص 83)

4 المواطنة : ومشكلة حقوق الفرد والجماعة في الدولة الإسلامية

لقد ارتبطت ازمة المواطنة في الإسلام بأزمة الدولة السياسية طالما جل مفكري الإسلام اتفقوا على راي واحد وهو ان الدولة لاتكون الا إسلامية بمعنى ان الدولة كمؤسسة سياسية لها هوية دينية ،والفرد المسلم فيها لايمكن الاعتراف به وبوجوده الاضمن انتمائه للجماعة الدينية التي تدين بدين معين ، حدث هذا حتى في أوروبا بالنسبة للكنيسة الكاثوليكية المسيحية ،في مرحلة معينة وبالنسبة للدولة الإسلامية في تاريخ نشاتها وتاسيسها مع النبي محمد (ص) او بعد موته مع الخلفاء الراشدين وفي إشارة لذلك يقول يوسف القرضاوي "لولا حروب الردة لما كان الإسلام" .

اذ يقول عمر ابن الخطاب مخاطبا المسلمين " يا معشر العرب انه لا اسلام بلاجماعة ،ولا جماعة بلا امارة ،ولاامارة بلا طاعة "(نفس المرجع السابق ص 84) هذه بحد ذاتها دعوة دينية وسياسية أي لايكون معنى للدولة الا في اطارها الديني وليس المدني او الحداثي ،طالما انها مرتبطة بالطاعة كممارسة سياسية واخلاقية ،ولايمكن ان تسمح بالخروج عن الحاكم او التمرد عليه ،لقد لخص عمر ابن الخطاب بقوله هذا كل ما سينصرف اليه الفكر السياسي الإسلامي في القرون التالية لان معظم كتابات اللاحقين كانت تدور حول صفات الخليفة و خصاله والعدالة والحقوق .

ففي حقوق الجماعة :حق الامام على الجماعة هو الطاعة ،وحق الجماعة على الامام هو العدالة ،اما حقوق الفرد السياسية فلا نكاد نجد لها اثرا في هذا الفكر السياسي وما للفرد من حقوق اجتماعية أخرى تكاد تنحصر في مجال الأحوال الشخصية " (نفس المرجع السابق ص 84) يقول الدكتور سعد الدين إبراهيم في هذا السياق " ...اما الجماعة فهي أساس الكيان السياسي في الإسلام كما راينا منذ وثيقة او

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

دستور المدينة في صدر الإسلام ورغم ان الشورى بين القائد والجماعة هي احدى القيم المهمة الأخرى في الإسلام الا ان وحدة الجماعة اهم في نظر كثير من المفكرين الأوائل من الشورى"

ومن قراءة الدكتور رضوان السيد :التحليلية للفكر التراثي الإسلامي في هذا الصدد يخلص الى انه منذ النصف الثاني من القرن الثالث الهجري ظهر التعارض بين امر " الشرعية " (أي الشورى والعقد والبيعة) وامر "الجماعة " أي وحدة الامة وكان على المفكرين والفقهاء ان يختاروا بين الاثنين في مجال عدم امكان الجمع بينهما وقد تقدمهم الامام احمد بن حنبل في ايثار الجماعة على الشرعية " (نفس المرجع السابق ص 84)

لم تبدا الكتابات السياسية العربية عن "الدولة" مجدادا الا بعد سقوط الخلافة العثمانية في العشرينيات من القرن الماضي وما بعدها وهي الحقبة نفسها التي تم فيها الاختراق الغربي الاستعماري للوطن العربي .

ونلاحظ ان كتابات المفكرين العرب حول الدولة والمجتمع تنقسم الى ثلاث مجموعات :

المجموعة الأولى تعتبر استمرارا للكتابات التراثية الإسلامية

المجموعة الثانية تعتبر صدى وامتدادا للكتابات والادبيات الغربية

المجموعة الثالثة تعتبر اجتهادات توفيقية بين التيارين الفكريين السابقين

ومن انصار التيار الأول هم (عبد القادر عودة ،السيد قطب ،حسن البنا ،أبو الأعلى المودودي ،ضياء الدين الريس ،احمد شلبي ،عبد الحميد متولي ،محمد يوسف موسى ،حسن بسيوني ،عبد الغني عبد الله)،

اما انصار التيار الثاني انقسموا الى موجتين الموجة الأولى مثلها (علي عبد الرازق (1946/1888) بكتابه المشهور (الإسلام واصول الحكم) عام 1925والذي اقر فيه ان الإسلام دين ودنيا ولكنه ليس دينا ودولة ودعا الى هدم نظام الخلافة اما الموجة الثانية فمثلها كل من (السيد القمني ،ادونيس ،فرج فودة ،حامد عبد الصمد ،سعد الدين إبراهيم ،وغيرهم)الذين تاثروا بمقولة الدولة القومية الحديثة وما تنطوي عليه من فكرة المساواة والمواطنة بغض النظر عن الدين "

اما انصار التيار الثالث وهو تيار نقدي للتراث كله من موقف غير رافض لا للتراث ولا للاسلام وانما يحاول قراءة جديدة للتراث ومن اهم كتاب هذا التيار هم : (حسين مروة ،طيب تيزيني ،احمد ماضي ،فهمي جدعان ،رضوان السيد ،عبد الله العروي ،محمد عابد الجابري ،عزيز العظمة ،حسن حنفي ،احمد كمال أبو

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

المجد ،احمد صدقي الدجاني ،محمد عمارة ،عادل حسين ،حسين احمد امين)(نفس المرجع السابق ص 87)

هكذا انقسمت التيارات الفكرية في دراستها لمسالة الدولة الإسلامية والمواطنة (أي بتعبير اخر لمشكلة الفرد والجماعة)بالدلالة الدينية ونحن هنا لانريد ان نشير الى كل تلك الانقسامات الواردة اليوم في تناولها للظاهرة السياسية بالدلالة الدينية او العكس لانها مسالة ابستيمولوجية معقدة وتحتاج الى كثير من التحليل ،حيث نريد ان نحصر بحثنا في حدود الدولة والمواطنة في هذا السياق فقط حتى لا يتشعب بنا الموضوع

ادن ان جدلية الفرد والجماعة في منظومة الدولة الإسلامية شكلت محور جدل هام ومازالت في ظل ازمة مفهوم الدولة من جهة وأزمة مفهوم المواطنة من جهة ثانية .

يرى غسان الخالد في هذا الصدد من خلال الدراسة والقراءة السوسيولوجية في كتابه " البدوقراطية قراءة سوسيولوجية في الديمقراطيات العربية ،منتدى المعارف ،بيروت ،سنة 2012 مايلي :

" ...ان الحياة الذهنية للفرد في هذه المجتمعات مكيفة اجتماعيا بشكل قوي جدا ...والفرد في العشيرة لايستطيع ان يفصل بين ما هو خاص به وبين ما هو عام يخص جميع افراد العشيرة ...وهنا يصبح بإمكاننا القول ان الفرد في المجتمع القبلي مسير شعوريا وبصورة عفوية واعية مدركة لمبادئ الجماعة وهو مجبر على الالتزام والانصياع لهذه التصورات لانها وثيقة الارتباط بالبنية الاجتماعية " (غسان الخالد ،2012،ص109)

ان المسالة الأساسية التي تعنينا في اطار البحث في إشكالية المواطنة " هو الانتماء الذي يعيه الفرد في العشيرة انما هو انتماؤه الى العشيرة الذي سينعكس لاحقا في الدولة القومية انتماء عائليا بالدرجة الأولى ...لقد انتقل الموروث من الفكر القبلي الى الفكر السياسي الإسلامي ،حيث نرى ان تمييزا واضحا في احقية الاختيار السياسي الذي يستبعد الافراد لصالح اهل الراي " (نفس المرجع السابق ص110،111)

ان التمييز بين العامة والخاصة في مسالة اختيار الحاكم او السلطان او الخليفة يضعنا امام إشكالية أخرى هي مسالة المشاركة السياسية التي تميز الدولة الحديثة ...ان مصالح الامة تغلب وتقدم على المصالح الفردية التي تغيب حكما او تذوب في اطار مصلحة الامة ،واذا اضفنا مسالة الانتماء او الشعور بالانتماء لامكننا القول حتى الان ان الفرد في المجتمع العربي يتنازعه انتماءان هما الانتماء العائلي والانتماء الديني ،ويمكننا ان

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

نضيف انتماءا ثالثا هو الانتماء المذهبي وكل هذه الانتماءات تضع الفرد امام إشكالية الولاء " (نفس المرجع السابق ،ص111،112)

ومن بين ابرز المفكرين الذين بحثوا في مسالة المواطنة والمجتمع المدني في الوطن العربي المفكر الكويتي " خلدون حسن النقيب " وذلك من خلال ثماني اطروحات نظرية لهذه الإشكالية في كتابه " اراء في فقه التخلف العرب والغرب في عصر العولمة " حدد بشكل كبير المسائل التي تعانيها هذه الإشكالية ...ويتحدث عما يسميه اطروحات حول المواطنة وأزمة الدولة القطرية في الوطن العربي ...ويعتبر النقيب ان للمواطن خصوصية تاريخية في كل حضارة وهو يشير هنا الى الخصوصية الإسلامية حيث يرى ان الخصوصية التاريخية للمفهوم التراثي الإسلامي للمواطنة في انها تتمثل بشكل مباشر بالسكن في دار الإسلام بدون اعتبار لحدود الفاصلة بين الدول والممالك التي تتكون منها هذه الدار ،ويرى النقيب ان الفهم التراثي للامة هو فهم ديني خالص أي انها امة المسلمين التي لاتكتمل الا بدار وامة وامام كما يحددها رضوان السيد ،حيث اصطلح على تسميتها بالجماعة .

ويمكننا ان نستخلص من خلال النقد الذي يوجهه النقيب الى مسالة خصوصية المواطنة في الحضارة العربية الإسلامية ان الممارسة قد افقدت عن قصد اوغير قصد مسالة المواطنة بشكل كبير اذ ان الدولة الإسلامية كرست القبيلة السياسية كمبدا تنظيمي وغيبت أسلوب مؤسساتي لاختيار الحاكم الذي ترتب عليه تغييب الية محاسبة بالإضافة الى سمة لاتزال تسم الحكام العرب الى يومنا هذا " (نفس المرجع السابق ص 112،113)

فاذا كان مفهوم المواطنة بالدلالة الدينية ليس له وجود كما سبق ان بينا ذلك من خلال العناصر السابقة في التحليل ومن خلال جدلية المعركة المفاهيمية في السياق التاريخي فان تاريخية المفهوم لم تتشكل الا ضمن أسسها ومنظورها بالمعنى الغربي في أوروبا ،ومن هنا تكون الدلالة الدينية لمفهوم المواطنة دلالة إشكالية من الناحية الابستيمولوجية والتاريخية ،والدلالة السياسية للمواطنة بالمعنى السياسي هي وحدها الدلالة التاسيسية في تاريخ المفهوماتية .

ان معضلة نشاة مبدا المواطنة ارتبط بمعضلة نشاة الدولة الحديثة في بلاد المسلمين ، وهي ان الأسس التي بنيت عليها كل من المواطنة والدولة ليست اسسا ناتجة عن التربة الاصلية بل اعتبرت اسسا اجنبية ،مما جعل

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

الناس يصعب عليهم ان يهضموا ثمرات الحداثة ،وهذا مما أدى الى مشكل عويص هو عدم الاعتراف بالفرد ،لان أسس الحريات الفردية ترى الفرد ككائن مبدع وحر وخلاق وهذاغير موجود في بلاد المسلمين .

ان مفهوم الفرد في المنظومة الإسلامية لا وجود له لا من الناحية المفهوماتية ولا من الناحية السوسيولوجية لان دلالة الفرد لامعنى لها الا ضمن الجماعة ،ولهذا يرى المسلمون انفسهم كجماعة دينية منسجمة ،وكل من لا ينسجم مع الجماعة يعتبر على الهامش ويجب ان ينبذ او يقتل اذا كان يريد الخروج على دين هذه الجماعة .

ومن هذا المنظور ظل ومازال المسلمون يعاملون كل من لا ينتمي الى دينهم معاملة خاصة مثلا (اليهود والنصارى او المسيحيين) ليس كمواطن الذي يستحق كامل المواطنة – انظر مسالة الأقليات الدينية في البلدان العربية –(انها تعاني المعانات الصامتة من خلال تعامل أكثرية المسلمين مع هذه الأقليات بالتضييق والتهميش والعنف والعنصرية الدينية).

ادن مشكلة الجماعة في بلاد المسلمين تجعلهم عاجزين عن تدبير وضعية الفرد في الدولة الحديثة ،لان الدولة الحديثة تستوجب ان يكون هناك مجتمع من الافراد،ونحن نعلم ان الفرد كوحدة اجتماعية لم يظهرالا مع تطور الراسمالية كبنية اقتصادية واجتماعية وتطورالاسرة كوحدة اجتماعية وبنية تنظيمية في المجتمع ،وهنا تكون الجماعة التي نقصدها هي جماعة من المواطنين ،لا جماعة من المؤمنين او المتدينين ،يخضعون للقانون ويتساوون امامه ،وهذا غير ممكن في اطار مفهوم الجماعة كمفهوم ديني وسياسي في نفس الوقت لان الجماعة تعتبر ما يربط بين هؤلاء الناس هو رباط ديني وما يخضعون له هو سلطة الحاكم الذي يقيم الدين .وبالتالي من ليسوا من نفس الدين لايمكن ان يعاملوا نفس المعاملة أي ليس لهم نفس الحقوق ولا يمكن ان يكون لهم نفس الواجبات .

ان مشكل الحريات الفردية في البلاد الإسلامية هو من بين المعضلات التي مازالت تطرح نفسها بقوة ،حين تطرح إشكالية بناء دولة القانون طالما الدين هو من مهام الدولة وهي التي تتحكم فيه وتوظفه توظيفا سياسيا وسلطويا للهيمنة على المجتمع .

ان بلاد المسلمين تحرص على ان يكون الافراد خاضعين لدولتها كمؤمنين لا كمواطنين لان المؤمن يخضع لسلطتها الدينية ،بينما الفرد لايخضع لها بل يخضع لمنظومة القوانين التي تسير الدولة المدنية التي يخضع لها الجميع في اطار القانون المدني .

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

خـــــــــــا تمـــــــــــــة :

ان العائق الأول الذي وقعت فيه "الحضارة العربية الإسلامية" هو غياب مصطلح الدولة بالمعنى السياسي والعلمي ،واستبداله بقيام مفهوم الدولة بالمعنى الماقبل سياسي والماقبل علمي وانعكس هذا الاشكال المفهوماتي من الناحية الابستيمولوجية في الفكر العربي والإسلامي وفي الخطاب العربي المعاصر على كل المفاهيم السياسية الأخرى دون استثناء ونخص بالذكر هنا مفهوم " المواطنة " طالما هو موضوع دراستنا .

وحين كانت العقيدة السياسية الإسلامية تقوم على مفهوم وفكرة القومية الجماعي وتقوم على مسلمة الولاء للدين وليس للوطن وعلى التماهي والتداخل بين التعصب للقبيلة وللدين وللمذهب وليس للدولة والقانون (اذ ترى الحضارة العربية الإسلامية تاريخيا أولوية في نظرتها الى المسلمين كجماعة اكثر منهم كافراد) " يبدو انه يمكن للحركات العربية والإسلامية ان تحقق الثورة ،ولكن يصعب عليها بناء الدولة ،دولة المؤسسات والقانون ،دولة الانتظام العالمي ،دولة التنمية والعدالة ،دولة المشاركة السياسية " (عادل مجاهد الشرجبي ،2011،ص 60)

" ان الدولة الحديثة التي نطمح اليها في بيئتنا العربية هي التي تضع حلا لاشكالية الأقليات الطائفية والعشائرية والاثنية والقومية ،في اطار فكرة المواطنة الجامعة ،فالجميع مواطنون في اطار القانون ولا مجال للتناحر والانقسام والحروب الاهلية " (نفس المرجع السابق ص 61)

والدولة الحديثة هي دولة مدنية لا دولة دينية ،هذا لا يعني تنكرا للدين وانما تاكيدا لحقيقة اجتماعية من حيث ان الدولة معطى مدني والحاكم هو حاكم مدني من جميع الوجوه ...والمجتمع المدني في حمى القانون فهو ضرورة لابد منها لتكريس الحريات العامة وحقوق الانسان بما فيها من حقوق سياسية .

وعلى ذلك تبرز العلاقة الجدلية بين المواطنة والدولة ،فلا مساواة بين المواطنين خارج اطار القانون والتشريع يحتاج الى سلطة تشريعية في اطار دولة القانون لا دولة دينية ،دولة المواطنين لا دولة الرعايا " (نفس المرجع السابق ص 62) .

وتتضح فكرة المقارنة بين الدلالتين لمفهوم المواطنة من خلال الجدول التالي :

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

محددات الدلالات*

المقارنة * من تاليف صاحب المقال

الدلالات الدينية لمفهوم المواطنة في الإسلام	الدلالات السياسية لمفهوم المواطنة المدنية
–الله هو مصدر المعرفة	العقل هو مصدر المعرفة
القران والحديث هما المراجع الدينية للمفهوم	الدستور هو المرجع الدنيوي للمفهوم
الشيوخ والفقهاء هم مؤسسوا الدولة الدينية	المفكرون والمثقفون هم مؤسسوا الدولة الم
–المبدا هو لاحكم الا لله	المبدا هو لاحكم الا بالانتخابات
المسلم مجرد رعية خاضع لاحرية له	–الانسان هو المواطن يتمتع بكامل الحرية
التماهي والتداخل بين الدين والدولة	–الانفصال التام بين السلطات والمؤسسات
–الاعتراف بالجماعة كبنية اجتماعية وسياسية	الاعتراف بالفردكوحدة في البنية الاج والس
–الدين هو الإسلام	حرية المعتقد
– اهم المرجعيات الدينية في الفكر الإسلامي	اهم المرجعيات السياسيةفي الفكرالحديث
ازمة الدولة الدينية في التاريخ	استمرارالدولة المدنية في التاريخ

مراجع المقال :

1 السيد مشاري الذايدي ،قناة العربية ،حصة سجال ،مع الدكتور رضوان السيد ،حول الشيخ يوسف القرضاوي ،سنة 2025

2 خلدون حسن النقيب ،اراء في فقه التخلف العرب والغرب في عصر العولمة ،دار الساقي ،بيروت ،ط 1،سنة 2002

3 سعد الدين إبراهيم ،المجتمع والدولة في الوطن العربي ،م د و ع ،بيروت ،ط3 سنة 2005

4 سعيد الصديقي ،الهجرة العالمية و"حقوق المواطنة " مجلة السياسة الدولية ،العدد الثمن والستون بعد المائة ،ابريل ،2007

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

5 عدنان السيد حسين ،تاريخية الدولة بين الماضي والحاضر ،ظروف النشاة واثارها ،م د و ع ،بيروت ،ط1،سنة 2011

6 علي خليفة الكواري ،المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية ،م د و ع ،بيروت ،ط 2،سنة 2004

7 عادل مجاهدالشرجبي ،ازمة الدولة في الوطن العربي ،م د و ع،بيروت ،ط1 ،سنة 2011

8 عبد الرزاق عيد و محمد عبد الجبار ،الديمقراطية بين العلمانية والإسلام ،دار الفكر،بيروت ،ط1،سنة 2000

9 علي يوسف ،المسلمون بين المواطنة الدينية والمواطنة السياسية ،دار المعارف الحكمية مصر ،ط1،سنة 2013

10 غسان الخالد ،البدورقراطية قراءة سوسيولوجية في الديمقراطيات العربية ،منتدى المعارف ،بيروت ،ط1،سنة 2012

11 محمد سعيد العشماوي ،الإسلام السياسي ،موفم للنشر ،وحدة الرغاية ،الجزائر ،ط1،سنة 1990

12 محمد عابد الجابري ،نقد الحاجة الى الإصلاح ،م د و ع ،بيروت ،ط1،سنة 2005

13 محمد بلخيرة ،الحركات الاجتماعية وسياق التحول في منظومة القيم الولاء والانتماء في المنطقة العربية ،النشر الجامعي الجديد الجزائر ط1،سنة 2020

14 نورالدين حاروش ،الأحزاب السياسية ،دار الامة ،للطباعة والنشر الجزائر ،ط2 ،سنة 2016

15 نصر محمد عارف وكمال عبد اللطيف ،إشكالية الخطاب العربي المعاصر ،دار الفكر ،بيروت ،ط1،سنة2001

16عبد الفتاح مورو ، اخطأ الإسلاميون في قراءة الواقع، يوم 2014/08/29 arabic 21.com /story/